مَنهَجُ المحَدِّثِين

في كِتَابة الحَدِيث
وَأثر ذلِكَ في ضبْط السُّنَة

عدنان أبو سَعد الدّين

مكتبة الرشد

الطبعة الأولى

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع
طريق الحجاز - ص.ب: ١٧٥٢٢ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١
الرياض - المملكة العربية السعودية

المقـــدمة

الحمد لله الذي مَنَّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتكفَّل بحفظِهِ في الصدور والسُّطور إلى يوم الدّين، وجَعل من تتمـة حفظِـهِ، حفـظ سُنّـةِ سيِّـد المرسَلين. والصلاةُ والسلامُ على سيـــدنـــا محمدٍ الذي أوكلَ اللهُ إليه تِبْيان ما أرادَه من التَّنْزيل الحكيم، بقوله تعالى ﴿وأنزلنا إليكَ الذِّكْر لتبيِّنَ للنّاس ما نُزِّل إلَيهم ولعلّهم يَتفكَّرون﴾(١)، فقامَ ﷺ مُبيِّناً له بأقواله وافعاله وتقريراته بأسلوبٍ واضح مبين.

والرضى عَن الصحابة الذين تلقَّوا السنَّة المطهَّرة عن النبي الكريم، فوعوها ونَقلوها للمسلمين كما سمعوها، خالصةً من شوائِب التحَّريف والتَّبديل.

والرحمةُ والمغفرةُ للسلف الصالح الذينَ تناقَلوا السنة المطهرة، جيلاً عن جيل، وَوضعوا لِسَلامة نقلها وروايتها قَواعد وضوابط دقيقة، لتخليصها من تحريف المبطلين.

---

(١) النحل الآية: ٤٤.

والجزاءُ الخيِّر لمن خلَفَ السَّلف من علماء المسلمين، الذين تلقّوا قواعد رواية السنَّة وضوابطها عن السَّلف، فهذبوها ورتَّبوها وجَمعوها في مُصنَّفات مستقلّة سميت فيما بعد بـ «علم مُصطَلح الحديث».

عدنان أبو سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

لقد وصل إلينا حديثُ رسول الله ﷺ، بعد جهود جبَّارة بذلها الأولون من الصَّحابة رضوان الله عليهم، والسَّلفُ الصالح رحمهم الله، وكان لا بدَّ لتلك الجهود من أن تَكون نابعةً من منهجٍ إلٰهي عظيم، يحضُّهم على الحفاظ على العلم، ولقد زادَ كلام رسول الله ﷺ فيهم الهِمَّة التي استَقَوها من كتاب الله عز وجل، في الحثِّ على طَلب العلم الذي كان عندهم، بمثابةِ جوهرةٍ ثمينة، وكانوا يرون أن من واجبهم المحافظة عليها بكلِّ ما أوتوا من جهد، وماذاك إلا ابتغاءَ مَرضاة الله عز وجل، ولذلك نرى ونسمع عن المشاقِّ العظام التي تَحمَّلها أهل الحديث، في تَرحالهم وتنقُلاتهم في سَبيل طلب الحديث أو تَبليغه، وسَنرى تفصيل ذلك كله فيما يأتي:

١- المنهج القرآني في الحفاظ على العلم:

إن الله عز وجل قد جَعل بين العلم والجهل فُرقاناً واضحاً، وجعل بين العالِم والجاهل ميزةً كُبرى، فقال في مُحكم تنزيله: ﴿قُل هَل يَستوي الذين يَعلمون والذينَ لا يَعلمون﴾[١]. ولقد رَفع القرآن الكريم من شأن العِلم والعُلماء، فَقال سبحانه: ﴿يَرفع اللهُ الذين آمنوا مِنكم، والّذينَ أوتوا العِلَمَ دَرجاتٍ﴾[٢].

وقال أيضاً: ﴿فلولا نَفَر من كُلِّ فِرقةٍ منهم طائِفة لِيتفقَّهوا في الدِّين وليُنذِروا قَومهم إذا رجعوا إليهم لَعَلَّهم يَحذرون﴾[٣].

وإنَّ أول آيةٍ نَزلت في كتابِ الله عزَّ وجل هي قوله تَعالى: ﴿اقرأ باسمِ رَبِّك الذي خَلَق، خَلَقَ الإنسان من عَلق، اقرأ وربُّك الأكرم، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان مالَم يَعلم﴾[٤]

وإن القرآن الكريم هو دستور كل مسلم، فعندما يستمع إلى توجيهات الحق جلَّ وعلا، في حثِّ عباده

---

(١) الزمر آية: ٩.
(٢) المجادلة آية: ١١.
(٣) التوبة آية: ١١٢.
(٤) العلق آية: ١.

على العلم، لا يَسعه إلا الطّاعة لله تبارك وتعالى، والغَرف من مَعين العلم الواسع الذي لا آخر له: ﴿قُل لَو كانَ البَحرُ مِداداً لِكلماتِ رَبي لَنفِدَ البَحرُ قَبلَ أنْ تَنفدَ كَلماتُ رَبّي ولَوْ جئْنا بمِثله مَدداً﴾[1] هذا ومع أنَّ القرآن الكريم قَد تكفَّل اللهُ تباركَ وتعالى بحفظه، بقوله تعالى: ﴿إنّا نَحنُ نـزَّلْنا الذِّكرَ وإنّا لَه لحافِظون﴾[2] ولكن هذا لا يَعني أن يركن الإنسانُ المسلم إلى الكَسل والتَّواكُل، دون أن يأخذ بالاسباب لحفظِ كتابِ الله، والغيرة عليه، وإن حِفظ القرآن يَعني حفظ مكانته، وحفظ كلامه، أما عن حفظ مكانته، فإنها تكون بامتثال الأدب والخشوعِ لدى تِلاوته، وفهم آياته فهماً علمياً عند سماعه، بمعنى أن لا يكون القرآنُ الكريم مناسبةً للتبرُّك، أو اصطناعِ الهُيام، أو الصُّراخ أثناء قِراءته، أو لا نفكِّر بتلاوتِه إلا للمآتم أو الحفلات الرَّسمية، فإنَّ القرآن الكريم لم ينزل لهذه الغاية، أو لهذا الهدف، بل ليكون منهاجاً ودستوراً للشخصية المسلمة، والمجتمع المسلم، والدولة المسلمة، فجدير بنا نحن المسلمين، أن نَعمل على حفظ كتاب الله تعالى بتطبيق أوامره، واجتناب نواهيه،

(١) الكهف آية: ١٠٩
(٢) الحجر آية: ٩

وتعظيمه وتبجيله: (ومَن يعظِّم شَعائر اللهِ فإنَّها مِن تَقوى القُلوب)[1].

أما عن حفظِ كلامه، فإنَّ الله عزَّ وجل، قد رغَّبنا بذلك بقوله تعالى: ﴿ولَقد يَسَّرنا القُرآن للذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُدَّكِرٍ﴾[2]

بهذه الوسائل الترغيبية قد هَيَّأَ الله عزَّ وجل أُناساً، يحفظون كتابَ الله تعالى، الذي يَحوي أفكار الإسلام ومناهجه إلى قيام الساعة.

٢ـ المنهج النبوي في الحفاظ على العلم:

إن الذي يهمنا في هذا الصَّدد، أن نعلم مقدار حثِّ الرسول ﷺ أصحابَه رضوان الله عليهم أجمعين، على طلب العلم، ومَوقفه من ذلك، لما لهذه الشعيرة من فوائد عظيمة، ولما لَهُ من أثرٍ بعيد في حفظ السنَّة، إلى جانب القرآن الكريم.

أ ـ فَقد حضَّ الرسول الكريم ﷺ، على طلب العلم، وبين منزلة العلماء، فقال: «مَن يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيراً يفقِّههُ في الدّين»[3].

---

(١) الحج آية: ٣٢.

(٢) القمر آية: ١٧.

(٣) أخرجه أحمد بسنده عن أبي هريرة في مسنده ص١٨٠حديث ٧١٩٣/ جـ١٢.

وجعلَ طلب العلم الشرعي الذي يحتاج إليهِ كل مسلم ليقيــم أمور دينه، فَريضة على كلِّ مسلم، فقــال ﷺ: «طلــبُ العِلم فَــريضــة على كـــلِّ مسلم»[1]. وغيرها من الأحاديث، التي تحض على طلب العلم، ولم يقتصر حضُّه على طلب العلم الشرعي منْ خلال القرآن والسنة، بل دعا إلى تعلُّم كل ما يعود على المسلمين بالخير.

ب ـ وكما حضَّ النبي ﷺ على طلب العلم، حضَّ على تبليغه، فحدَّث الرسول ﷺ في مَواقف مختلفة، وكان يقول: «لِيُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، رُبَّ مُبلغٍ أوعى من سَامِعٍ»[2].

ومنَ الناحية التَّطبيقيَّة لم يترك النبي ﷺ، طريقة من طرق الإعلام والتبليغ في ذلك العصر إلا استعملها، في سبيل نشر الإسلام وتبليغه، فأرسل الرُّسُل، وطَيَّر الكتب، ووجَّه الأمراء والقضاة، فكان خير مُبَلِّغ.

جـ ـ وبَيَّن الرسول الكريم ﷺ، منزلة العلماء والمعلمين

---

(١) اخرجه ابن ماجة بسنده عن أنس، سنن ابن ماجة ص ٥ / جـ ١.
(٢) أخرجه أحمد عن عبد الله بن مسعود في مسنده ص ٩٦ حديث ٤١٥٧ / جـ ٦.

فقال: « العلماءُ وَرَثةُ الأنبياء »[1]

وحثّ على احترام العلماء فقال عليه الصلاة والسلام « ليس مِن أمّتي من لَم يُجلَّ كَبيرَنا، ويَرحم صَغيرنا، ويَعرف لِعالمنا حَقَّه »[2].

د ـ وكما بَيَّن الرسول ﷺ مَنزلة العلماء، بَيَّن منزلة طُلاَّب العلم، وماهم من أجرٍ في طلبه، فقال ﷺ: « مَن غَدا إلى المسجدِ لا يُريد إلاّ أن يتعلَّم خَيراً، أو يُعلمه، كانَ له كأجرِ حاجٍ تاماً حجته »[3].

هـ ـ ولم يكتفِ الرسول ﷺ بالحضّ على طلب العلم وتبليغه، ولم يكتف أيضاً ببيان مَنزلة العلماء، بل أوصىٰ بطلاّب العلم خيراً، ورغَّب في تعليمهم، والإحسان إليهم.

من هذا ما رواه أبو هارون العَبدي، قال: كنا إذا أتينا أبا سَعيد الخُدْري رضي الله عنه، قال: مرحباً بوصيَّة رسول الله، ﷺ، قال: قلنا: ومَا وصيَّة رسول الله ﷺ قال: قالَ

(١) مجمع الزوائد ص ١٢١ / جا.
(٢) مجمع الزوائد ص ١٢٧ / جا.
(٣) مجمع الزوائد ص ١٢٣ / جا ورجاله ثقات.

رسـول الله ﷺ: «إنَّـه سَيـأتي بعـدي قـومٌ يَسألونكم الحديثَ عني، فإذا جاؤوكم فألطفوا بهم، وحَدِّثوهم»[1].

من هذا، يتبيَّن لنا حرصُ النبي ﷺ، على العِلم والتعليم، وقد مارس الرسول ﷺ، ذَلك بنفسه، وشَجَّع على طلب العلم، وأوصى بطلاّبه، وبيَّن ما للمشاركين فيه من أجرٍ، حتى بلغ التشجيع العلمي أوجَه، وفُتح بابُ العلم لجميع طُلابه، ليس بينه وبَينهم حاجزٌ أو مانع، فهذا منهج رسول الله ﷺ، بالحِفاظ على العلم، وعلى السنَّة الشريفة، ويمكننا أن نلخِّص منهج النبي ﷺ في تعليم أصحابه في النِّقاط التالية:

١ ـ التَّدرُّج في التَّعليم:

لقد تدرَّج القرآن الكريم في انتزاع العقائد الفاسدة والعادات الضارَّة، ومحاربة المنكرات، التي كان عليها الناس في الجاهلية، وثَبَّت بـالتـدرج أيضـاً العقـائـد الصحيحة، والعبادات، والأحكام، ودعا إلى الآداب السَّامية والأخلاق الفاضلة، وشَجَّع الذين التفُّوا حول

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٧٢: آ

الرسول ﷺ على الصَّبر والثَّبات.

وفي هذا كله، كان الرسول الكريم ﷺ يُبيِّن القرآن، ويُفتي الناس، ويَفصل بين الخصوم، ويقيم الحدود، ويُطبق تعاليم القرآن، وكل ذلك سُنَّة.

٢ ـ ميادين التعليم:

ففي أوَّل عهد الدعوة كان الرسول ﷺ، قد اتَّخذ دار الأرقم للدَّعوة الإسلامية، فيلتفُّ المسلمون الأوائل حولَ الرسول ﷺ، ثم أصبح المسجد ـ فيما بعد المكان المعهود للعلم والفَتوى والقضاء.

ولم يَقتصر تبليغ النَّبي الكريم عليه الصلاة والسلام، على مكان محدودٍ، ولا على مناسبة مُعينة، بل كانت كل أوقاته ﷺ في مَيادين العلم والتعليم.

٣ ـ حُسن التَّربية والتعليم:

كان النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، مثال المُربي المخلص، والمعلم المرشد، فإذا ما أراد أن يُعلم أصحابه بعضَ الآداب، خاطبهم ألينَ الخِطاب، وأحبَّه إلى نَفس المخاطَب، فيقول مثلاً: «إنَّما أنا لكم مثل

الوالِد، إذا أتيتُم الغائِط فلا تَستقبلوا القِبلَةَ ولا تَسْتَدبِروها »[1].

٤ ـ التَّنويع والتَّغيير:

عن عبد الله بن مَسعود رضي الله عنه قال: « كان النَّبي ﷺ يتخوَّلنا بالموعظة في الأيام كَراهة السآمة عَلينا »[2]، فقد كان عليه الصَّلاة والسلام يخشى أن يَمل أصحابه، فيتخولهم بالموعظة بَين وقتٍ وآخر، لأنَّ الاستمرار في التَّعليم والتوجيه يُدخل الملَلَ إلى النُّفوس، فتقلُّ الفائِدة، فمن الحكمة سُلوك هٰذا السَّبيل في التعليم، وهو الطريق الذي تعتمده اليوم المؤسسات التربوية في مناهجها التعليمية، وهي خير طَريقة لتثبيت ما يتلقَّاه الطالب من المعلومات.

٥ ـ التطبيق العملي:

كان الرسول ﷺ يُعلِّم الصحابة رِضوان الله عليهم أجمعين، من القرآن الكريم، آيات مَعدودات، يُبيِّنها لهم، فيتفهَّمون مَعناها، ويتعلَّمون فِقهها، ويُطبقونه على أنفسهم، ثم يحفظون غيرها، وفي هذا يقول أبو

---

(١) مسند الإمام أحمد ص ١٠٠ حديث ٧٣٦٢ / جـ٣.
(٢) فتح الباري: ص ١٧٢ و ١٧٣ / جـ١.

عبد الرحمن السُّلمي: «حدّثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن - كعثمان بن عَفَّان، وعبد الله بن مَسعود وغيرهما - أنَّهم كانوا إذا تعلّموا مِن النَّبي ﷺ عَشْر آيات، لم يتجاوزوها حتّى يتعلموا ما فيها من العِلم والعمل..، قالوا: فتعلَّمنا القرآنَ والعِلم والعَمل معاً»[١].

وأكثر من هذا، فإنَّ بعضهم كان يقيم عند الرسول ﷺ، يتعلم أحكام الإسلام وعباداته، ثم يعود إلى أهله وقومه يُعلمهم ويفقّههم، من هذا ما أخرجه الإمام البخاري عن مالك بن الحويرث قال: «أُتينا النَّبي ﷺ ونَحن شَبَبَةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرينَ ليلةً فظنَّ أنا اشتَقنا أهلنا، وسألنا عمّـن تركنا في أهلنا، فأخبرناه، وكان رَفيقاً رحيماً، فقال: «ارجعوا إلى أهليكُم فَعلِّموهم ومُروهم، وَصلُّوا كما رَأيتموني أصَلّي، وإذا حَضرتِ الصَّلاة فَليؤذِّن لكُم أحدُكم، ثم لِيَؤمَّكُم أكبَرُكم»[٢]

مثل هذه الأخبار تبين لنا جانِباً عمليّاً من تطبيق أحكام الشريعة وتعاليمها، ومن المسلَّم به أنه إذا رافق

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٦.

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي ص ٥٢ / جـ٤.

العلم التطبيق العَملي كان أجدى فائدةً، وأقوى رسوخاً، وأشدَّ ثبوتاً في النفوس، فما ظَنُّنا بصحابة رسولِ الله ﷺ وهم يتلقون كلَّ هذا بينَ يَدي الرسول عليه الصلاة والسلام ويُطبّقونه. وما أجمل هٰذا التعليم وما أطيَبه، إن مثل هذه الحوادث وما فيها من تعاليم وأحكام وآداب سَيذكرها أصحابها ومن يسمع بها ما دامت فيهم نَبضة عِرْق، أو خَفقة قلب.

٦ ـ مراعاةُ المستَويات المختلفة:

كان الرسول ﷺ يُخاطب الناسَ على قَدر عُقولهم، فإن الكلام الذي لا يبلغ عقول السامعين ولا يَفهمونه قد يكون فتنةً لهم، فيأتي بغير المقصودِ منه.

لقد كانَ الرسول الكريم يخاطِب حضوره بما يُدركون، فَيُفْهم البدوي الجافي بما يُناسب جَفاءه وقَسوته، ويُفهم الحضري بما يلائم حياته وبيئته، كما أنه كان يراعي تفاوت المدارك، وانتباه أصحابه وقُدَرهم الفطرية والمكتسبة.

فتكفي منه الإشارة إلى الألمعي الذكي، واللَّمحة العابرة إلى الحافظ المُجيد، من ذلك ما رواه أبو

هريرة قال:

جاء رجل من بَني فَزارة إلى النَّبي ﷺ فقال: إن امرأتي وَلدت غلاماً أسود وإني أنكرته، فقال له النبي ﷺ: «هل لكَ من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حُمر. قال: هل لك فيها من أورق؟ قال: إنّ فيها لَوُرْقاً. قال: فأنّى أتاها ذلك؟ قال: عَسى أن يكون نَزعة عرق. قال: وهذا عسى أن يكون نزعة عرق»(١)

لقد كانت الوسيلة الوحيدة لإقناعه بصحة ما أنكره، أن يقيس ذلك على ما اعتاده من حياته العملية وبيئته البدوية.

٧ ـ التَّيسير وعدم التَّشديد:

سعى الرسول ﷺ لنشر الإسلام وتبليغه سَعياً حثيثاً، وسلك في ذلك أسهل السبل وأبسطَها، واجتهد في تعليم المسلمين أحكام دينهم بأيسر الطرق وأقربها إلى النفوس، فكان يَتوخى التَّيسير في جميع أموره، وينهى عن التَّشديد والتعقيد، يريد من المسلمين أن يأتوا الرخص كما يأتون العزائم، وكثيراً ما كان ينهى

(١) صحيح مسلم: ص ١١٣٧ من الحديثين ١٨، ٢٠ / جـ٢ والأورق: الذي فيه سواد ليس بصاف، والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب.

عن التَّنطُّع في العبادة، والتشدد في الأحكام، ولا بُعد في ذلك كله، فإنه ناطقٌ بلسان الشَّريعة السمحة المُيسرة، ويتجلى لنا هذا الجانب من منهجه في تتبُّع سيرته ﷺ، ويظهر لنا مع هذا حِلمه تارةً، وحبه لأمَّته تارةً أخرى، وغضبه للحقّ حيناً ونهيه عن التعقيد أحياناً.

من هذا ما رواه أبو هريرة رَضي الله عنه، قال: «دخل أعرابي المسجدَ، فصلى ركعتين، ثم قال: اللهَّم ارحمني ومحمداً ولا تَرحم معنا أحداً.. فالتفت النبي ﷺ إليه، فقال: «لقد تَحجرت واسعاً..» ثم ما لبث أن بال في المسجد.. فأسرِع الناس إليه، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إنما بعثتم مُيسِّرين، ولم تُبعثوا معسِّرين، أهريقوا عليه دَلواً من ماء، أو سِجْلاً من ماء»[١]. وكان يدعو إلى التيسير دائماً، فعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلِّموا ويَسِّروا ولا تُعسروا، واذا غَضب أحدكم فليَسْكت»[٢].

وعن أنس رضي الله عنه عن الرسول ﷺ، قال: «يَسِّروا ولا تُعسِّروا وبَشِّروا ولا تُنَفِّروا»[٣]

---

(١) فتح الباري: ص ٣٣٥ و ٣٣٦ / جـ١.
(٢) مسند الامام احمد ص ١٢ حديث ٢١٣٦.
(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ص ٢٤ / جـ١.

٨ ـ تعليم النساء:

وكما اعتنى الرسول ﷺ بتَعليم الرجال، اعتنى بتعليم النساء، فقد جاءه نسوة فقلنَ: يا رسول الله ما نقدر عليك في مجلسك من الرجال، فواعِدنا منك يوماً نأتيك فيه، قال: «موعدكن بيت فلان» وأتاهن في ذلك اليوم ولذلك الموعد وعلَّمهن.[(١)]

وكان النِّساء يسألن الرسول ﷺ فَيجيبهن عن أمور دينهنَّ، ولم يكن ذلك صدفة أو نادراً بل خصَّص لهن أوقاتاً خاصةً، يجلسن فيها إليه ويتلقَّين عنه تَعاليم الإسلام، ويُفتيهن، قالت السيدة عائِشَةَ رضي الله عنها: «نِعم النِّساء نساء الأنصار، لم يمنعهنَّ الحياء أن يَتفقَّهن في الدّين»[(٢)]

هكذا أقبل الرسول ﷺ على تبليغ دَعوته، وعلى تعليم المسلمين بروحه الطَّيبة، ونفسه السّامية، وصَدره الرَّحب، بمنهج تَربوي صحيح، فتعلم الصَّحابة والمسلمون عامةً أحكام الإسلام وتعاليمه وآدابه، ولم يكن بين الرسول الكريم صَلوات الله عليه وسلامه وبين المسلمين حاجبٌ كالملوك والقَياصرة، بل كان

---

(١) مسند الإمام أحمد ص ٨٥ حديث ٧٣٥١ / جـ١٣.

(٢) فتح الباري ص ٢٣٩ / جـ١.

المسجد مَعهده يُعلِّم فيه المسلمين الشَّريعة.

من كل ما سبق، يتبين لنا أنَّ منهج الرسول ﷺ كان كَفيلاً بأن يحقِّق ما أراده الرسول ﷺ من تَعليم أصحابه وتربيتهم وتطبيق أحكام الشريعة، وكفيلاً بأن يُثَبِّت تلك الأحكام والتعاليم في نفوسهم.

٣ - جهود المحدِّثين المنبثقة من هذين المنهجين في خِدمة السُّنَّة:

إن من يرجع إلى كتب السُّنَن، وتراجم الرُّواة، يجد كثيراً من روايات بعض الصحابة عن بعض، وهذا دليلٌ واضح على النَّشاط العلمي الذي كان بينهم، يتبادلون الأحاديث، ويَسمعون ويُسمع منهم، ويَروون ويُروى عَنهم، كل هذا في سبيل معرفة الحقّ وحِفظ السنة المُطهَّرة، ولم يكتفِ الصحابة بدراسة الحديث فيما بينهم، بل حَثّوا على طلبه وحِفظه، وحضُّوا التابعين على مجالسة أهل العلم، والأخذِ عنهم.

ولم يتركوا وَسيلة لذلك إلا أفادوا منها، من هذا ما روي عن عُمر رضي الله عنه، قال: «تفقَّهوا قبل

أن تسودوا »[1] وقال أيضاً: « تعلَّموا الفرائض والسُّنة كما تَتعلمون القرآن »[2]

هكذا كان الصحابة الكرام يتواصَون بحفظ الحديث ومذاكرته، ويحضُّون، طُلابهم على ذلك، ويحثونهم على تبليغ ما يسمعون منهم.

وقد سار التابعون وأتباعهم على نهج الصحابة، فكانوا يوصون أولادهم وتلاميذهم بحفظ السنة، وحضور مجالس العلم.

فقد أوصى عُروة بَنيه بهذا كما أوصى طلاَّبه، وكذلك كان عَلقمة وغَيرهم، وإن التاريخ ليثبت لنا أخباراً كثيرةً، تُثبت إقبال طلاب العلم المتفانين، وقد كانت المنافسة العلمية المحبَّبة قائمةً بين طلاّب الحديثِ في ذلك العصر.

فالعز لمن تمكن من حِفظ أحاديث في باب كذا، او باب كذا، والمجدُ لمن أسرع إلى صحابي، وأخذ عَنه قبل وَفاته، والمُفلح من حَظِيَ بحبٍّ شيخه، وتمكَّن من الانفِراد به والكتابة عنه والقِراءة لديه، ثم العَرض والتَّصحيح بين يديه.

---

(١) فتح الباري ص ١٧٥ / ج١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ص ٣٤ / ج٢.

لكل هذا رأينا أصحاب الحديث يَجدُّون في طلب العلم الشَّريف، ويتبارون في تحصيله، فكثر طلاب العلم كثرة تَثْلج لها الصدور، وتُشرق بها النفوس، حتى إن أحد الصحابة كان يحدث الناس فيكثرون عليه، فيصعد فوق بَيت ويُحدثهم.

وفي عهد عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، كان المسجد الحرام يغصُّ بطلاب العِلم، حتى إن الخليفة أعجب بهم، عندما زاره، فوجد فيه خَلقاً لا يُحصَون، يضم أبناء المسلمين، وطلاب العلم، فسأل عن شيوخ هذه الحلقات، فكان فيهم عَطاء، وسَعيد بن جُبَير، ومَيمون بن مِهْران، ومَكْحول ومُجاهد وغَيرهم. فحثّ أبناء قريش على طلبِ العلم والمحافظة عليه.[1]

وأكثر من هذا، فإنَّ بعض الشيوخ يذهبون إلى طلابهم ويحدثونهم، من هذا ما يُروى عن وكيع أنه كان يمضي في الحَرِّ وقتَ القَيلولة إلى قومٍ سَقّائين يُحَدِّثهم، ويقول: هؤلاء قوم لهم معاشٌ لا يقدرون أن يأتوني، فيُحدثهم بتَواضع[2].

---

(١) المحدث الفاصل ص ٩ : ب.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٣٦ : آ.

ولقد كان الصحابة رِضوان الله عليهم أجمعين، يحرصون على حضور مجالس الحديث، ويحفظون ما يسمعونه ويذاكرونه، فَعَن أنس بن مالك قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنَسمع الحديث منه، فإذا قُمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[1].

وقد تطول مجالس المذاكرة من أول الليل حتى نداء الفجر. وقال سفيان: «اجعلوا الحديثَ حديثَ أنفسكم، وفكر قلوبكم، تحفظوه»[2]

وكان بعضهم يتَّخذ التَّحديث بما سَمع وسيلة إلى حفظه، فإذا لم يجد من يحدثه حَدث بنيه أو خادمه، وكثيراً ما كانت تُعقد مجالس المذاكرة وتُقام المناظرات بين أصحاب الحديث لِتُعرف طرقه، ويكشف عن القَوي والضعيف منها.

وهكذا، فإن الحديث الشريف لقي عناية وحفظاً واهتماماً عظيماً من أبناء ذلك العصر، الذين تلقَّوا الحديث ونقلوه بأمانةٍ وإخلاص إلى الجيل الذي تلاهم، ثم أدَّت الأجيال المتعاقبة هذه الأمانة، حتى وصلت إلينا في أُمّات الكتب الصحيحة، ولقد سار

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٣٦: آ.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ص ١٤٨/ جـ٥.

المسلمون إلى بلدان الأرض، ولم يَسيروا وراء دنيا يُصيبونها، ولا خَلْف تجارةٍ يربَحون منها، وإنما انطلقوا ليحرروا الأُمَم من الظُّلم والطُّغيان، وَينْشروا بينَ أبناء البلادِ الجديدة تعاليمَ الإسلام، ويأخذوا بأيديهم إلى جادَّة الصَّواب، ويفتحوا عيونهم على نورِ الهداية والحَقّ.

وكان الصحابة يتفاوتون في العلم، ولم يكن عند كلٍّ واحد منهم جميع ما قاله الرسول ﷺ، وشَرَّعه، ولهذا بدأت الرَّحلات العِلمية، في سَبيل جمع **الاحاديث** وتَلقيها، وكثرت الرحلات من التابعين وأتباعهم ليسمعوا ما فاتهم، أو ليتأكدوا مما سمعوا، ولهذا نرى كثيراً من التابعين يقصدون الصحابة، في أقاصي البلاد، يسافرون الليالي والأيام في طَلَب حديثٍ أو حَديثين.

ومما يروى في رحلة الصَّحابة، ما حدَّث به عطاء ابن رباح قال: «خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة ابن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يَبق أحد سَمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قَدم إلى مَنْزِل مَسلمة بن مَخلد الأنصاري،

وهو أمير مصر، فأخبره فعجل عليه، فخرج فعانَقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديثٌ سمعته من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله غيري وغير عقبة، فابعث من يَدلني على مَنزله، قال: فبعث معه من يدله على منزل عُقبة، فأُخبر عُقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب، فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غَيري وغيرك، في سَتر المؤمن، قال عقبة: نَعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَن ستَر مسلماً في الدنيا على خِزيه، سَتره الله يوم القيامة»، فقالَ له أبو أيوب: صَدقتَ، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائِزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر)[1].

وأخبار العلماء ورحلاتهم كثيرة يُضيق المقام بذكرها، ويكفينا أن نذكر شيئاً منها:

فقد رحل ابن شِهاب إلى الشام لِيَلْقى عطاء بن يزيد، وابن مُحَيْريز، وابن حَيْوَة.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٨.

ورحل يَحيي بن أبي كَثير إلى المدينة، للقاء من بها من أولاد الصحابة.

ورحل محمد بن سيرين إلى الكوفة، فَلقي فيها عبيدة وعَلقمة، وعبد الرحمن بن أبي لَيلى.

ورحل الأوزاعي إلى يحيي بن أبي كثير باليمامة، ودخل البصرة.

ورحل سُفيان الثَّوري إلى اليمن، ثم دخل إلى البصرة.

وأما رِحلة العلماء من بَلد إلى بلد في الإقليم الواحد، فكثيرة كَثْرَةً تَفوقُ الحَصر، ولقد كان لِرحلات العلماء في طَلب الحديث أثرٌ بعيد في انتشار السنَّة، فمما لا شك فيه أن الراوي يرى من يروي عنه، ويقف على سيرته، ويسأل أهل بلده عنه، وكثيراً ما كانوا يَتَشَدَّدون في السؤال عن الراوي، حتى يقال لهم: أتريدون أن تُزوِّجوه؟.

وإن من فوائد الرّحلات، هو مَعرفة طرقٍ كثيرة للحديث الواحد، يكفي الرحلة فائدة أن تساعد على نشر الحديث وجمعه وتمحيصه، والتَّثبُّت فيه.

فكان لرحلات الصحابة والتابعين وأتباعهم، أثَر جليل في المحافَظَة على السنة وجَمعها، وتَدلنا تراجم الرواة على الصِّعاب التي كانوا يَستَعْذِبونها في سبيل حِفظ السُّنَّة، وسماعِ أحاديث رسولِ الله ﷺ من مَنابِعها الصحيحة.

البَابُ الثَّاني

الأمُورُ التي يَصِحّ بهَا النصّ وَيسْلم

لقد سار علماء الحديث، عند إثبات الأحاديث الواردة عن النَّبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وفق خُطة دَقيقة، تُعبِّر عن مَدى صحة الأحاديث التي صَحَّحوها، وضعف الأحاديث التي ضَعَّفوها، وكان من جُملة تلك الأمور، طَّبقوها لكي يصح بها النص عِندهم، وكل نص شَذَّ عن تلك القواعد لا يُعتبر صحيحاً، بل يوضع بدرجته عند أهل الحديث.

من هذه الأمور:

١ ـ الاهتمام بالأصل المنسوخ منه:

عندما لا يمكن الجمع بين الأحاديث، التي تبدو متعارضة في الظاهر، لا بد من البحث عن المتقدِّم منها والمتأخر، وعلم ناسخ الحديث ومَنسوخه يقوم على البحث عن تِلك الأحاديث المتعارضة، ومَعرفة المتقدِّم

منها ليحكم عليه بأنه منسوخ، وعلى المتأخر ليحكم عليه بأنه ناسِخ، لأنَّ المتأخر يَنسخ المتقدِّم، ولهذا العلم أثرهُ الكبيرُ في فَهم مضمونات النصوص، واستنباط الأحكام، وتقويم النص الذي تتوفر فيه صلاحية أخذ الحكم المراد منه، ولذلك اعتبره كثير من العلماء من أجَلِّ علوم الحديث.

ومعرفة الناسخ والمنسوخ، قد تكون بنصٍ من الشارع، كأن يصرح رسول الله ﷺ به، نأخذ مثلاً على ذلك، فيما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كنتُ قَد نهيتكم عن لُحوم الأضاحي فَوق ثلاثة، ليتسع ذوو الطول على من لا طول له، فكلوا ما بدا لكم، وأطعموا وادَّخروا»[1].

فهذا واضح في نَسخ النَّهي عن أكل لحوم الأضاحي، بصريح النَّص في الحديث.

وقَد يعرف الناسخ بأن ينصَّ عليه صحابي، والصحابة أجلُّ من أن يحكموا بالنَّسخ دون معرفةٍ بتاريخ تأخر الناسخ عن المنسوخ مثاله: ما جاء في قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين تَرك الوضوء مما مَسَّت النار»[2]. يعني أن

(١) رواه أحمد ومسلم والترمذي انظر (نيل الأوطار) ١٣٥/٥

(٢) رواه أبو داود وغيره.

الوضوء مما مسَّته النار منسوخ، وعدم الوضوء ناسخ.

ومما يكشف عن الناسخ أيضاً التاريخ والسيرة، بأن يعرف الوقت الذي وَرد فيه كل حديثٍ من المتعارضين، كما في الحديث الذي رواه رافع بن خَديج رضي الله عنه وغيره من أن رسول الله ﷺ، أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[1] وفي رواية، أن المحتجم كان جَعفر بن أبي طالب، مع ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ، احتَجم وهُو مُحرم، واحتَجم وهو صائم».

وقد احتجَّ الجمهور على أن الحجامة لا تُفطر، مُعتبرين أن حديث ابن عباس ناسخ للحديث الذي قبله، لأن في بعض طرقه، أنه قال ذلك زَمن الفتح، وذلك سَنة ثمان للهجرة، فهو متأخر عن الحديث فينسخه.

ويبدو أن علم ناسخ الحديثِ من مَنسوخه، مُرتَقى صعب لا يَناله، إلا العُلماء الأثبات.

فقد رُوي عن ابن شِهاب الزُّهري قوله: «أعيا

---

(١) رواه أبو داود وغيره

الفُقهاء وأعجزهم أن يَعرفوا ناسِخ الحديث من مَنْسوخِه».

وقد تكلَّم الشَّافعي عن النَّسخ عموماً، وكشف عن ماهية التَّناسخ بين الأحاديث المتعارِضة، وكَتب في هذا الموضوع غَيره كثير من العلماء، والمُحدِّثين.

٢ ـ تحقيق الخَطِّ وتجويده وتَوضيحه خشية الالتباس والتصحيف:

إن ضبط الخط بالنقط والشَّكل متعيِّنٌ فيما يُشبه ويَشْتَبه، قال ثابت بن مَعْبد: نور الكتاب العجم، ويروى هذا عن الأوزاعي أيضاً.

وقال بعضهم: إنما يُشَكَّل ما يُشكِل، أما النَّقْط فلا بُد مِنه.

وقَد وقع الخِلاف بين العُلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله ﷺ: (ذكاة الجنين ذكاة أمه)[1]. فالحنفية ترجِّح فتح ذكاة الثانية على مذهبهم، في أنه يذكّي مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية، والشافعية ترجِّح الرفع لإسقاط ذكاته.

وكذلك قوله ﷺ: «لا نُورِّث ما تَركناه

(١) اخرجه أبو داود والحاكم عن جابر

صَدقة»[1] فإن أهل السنَّة والجماعة يُرجِّحون روايتها برفع صدقة، على أنه خبر المبتدأ على مَذهبهم، في أن الأنبياء لا يورثون.

وجاء الإمامية بترجيح الفتح على التمييز، لما تركوه صدقة، دون غير ما تركوه صَدقة، مع أنهم بهذا لا يُفرقون بين الأنبياء، وغير الأنبياء، لأن ما يتركه أي حداد صدقة فإنه لا يورث، ولم يكن ثَمة معنى لتخصيص الأنبياء، وقد وجه ابن مالك صاحب الألفية النَّصب بما يوافق أهل السنة والجماعة، والأمثلة على هذا كثيرة.

فإذا لم ينتبه الكاتب لِوَضع الخلاف فيه أهمله، فإذا نُوزع في إعرابه وضَبطه تحيَّر، إذ لم يكن كتابه مُنضبطاً بالشكل.

وينبغي أن يُعنى الكاتب العناية الفائقة بالثَّناء على الله تعالى وحَمده، والصَّلاة والسلام على رسوله في أول ما يكتبه، وفي ختامه، ويكفي البَسملة في ابتداء كتابه، ولا يمكن أن يخلو كتابه من الصلاة على النبي ﷺ، وكذلك يراعي ألا يَفصل بين المضافِ

(١) رواه أحمد في مسنده والشيخان وأبو داود.

والمضاف إليه، إذ المضاف إليه لفظ الجلالة، فإذا كان عَبد في آخر السطر و ـ الله ـ في أوله ضَمَّهما معاً، ولا يُفرِّقُهما.

كذلك إذا كان آخر السطر كلمة قاتل أو ساب ـ في نحو قولك «ساب النبي ﷺ كافر» وقوله ﷺ «قاتل ابن صَفية في النار»، وابن صفية هو الزبير بن العوام، وصفية عمة النبي ﷺ، وكقولك: حَنيفاً وما أنا من المشركين، فيجعل الكاتب أو جامع الحروف آخر السطر: (وما) ثم يبدأ السطر التالي: (أنا من المشركين... الخ) والعياذ بالله.

والتمرس بالسنة يرفع الذَّوق ويسمو بـالإحسـاس ويُرهِفُه، وللصلاة والسلام على النبي ﷺ من الفوائد الجَمَّةِ ما يقصر القَلم عن دركه، فليس من اللائق أن يكتب راوي الحديث، أو كاتبه الصلاة على النبي ﷺ بالرمز بحرف الصاد، ولا بحرف (صلعم) فإنها تجمع من حروفها كلمة أشبه ما تكون بالطلسمات.

وينبغي الترضي على الصحابة والتَّرحُّم على المشايخ، ومَن كانت لهم يَد في سلسلة النَّسب العِلْمي.

٣ ـ اجتناب ما يشكل (من استعمال رَمز أواختصار أو ما إلى ذلك):

لقد دأب المحدثون على رواية الأحاديث، بخطٍ واضح، وأمانةٍ علميةٍ بالغةٍ، مما يجعل القارىء يقرأ الكتابة، بكلِّ سهولة ويُسر، غيرَ أنه قد اعتادَ المحدِّثون على استِعمال بعضِ الرموز في الكتابة، بشكلٍ واضح، لا يوقِع القارىء بالخطأ أو الإشكال، قال النَّووي: «جرتِ العادة بالاقتصار على الرَّمز في «حَدَّثنا» و «أخبرنا» واستمر الاصطلاح من قديم إلى زَماننا، واشتَهر ذلك، بحيث لا يَخفى، فيكتبون: بدل «حدثنا» ـ ثنا ـ وربما حذفوا ـ الثاء. ويكتبون بدل «أخبرنا» ـ أنا ـ وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، وجمعوا بينهما في متن واحد، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول، لتحوله من إسناده إلى إسناد.

وعلى القارىء أن يقول إذا انتهى إليها (حا)، ويَستمر في قراءة ما بعدها.

وقيل: إنها من حالَ بين الشيئين إذا حَجز، لكونها

حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل إنها رمز إلى قوله: (الحديث)، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا اليها (الحديث).

وقد كتب جماعة من الحفَّاظ موضوعها (صح) فيشعر بأنها رمز (صح) وحسن ههنا كتابة (صح) لئلاّ يتوهم أنه سَقط من الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً[1].

أما الاقتصار في الرواية على بعض الحديث، فيجوز بشرط تمام المعنى المراد إثباته، وألا يكون الجزء المحذوف ممّا له ضرورة في سياق الخبر، وهذا الإمام أبو حاتم يُورد في صحيحه ترجمة (إيجاب دخول النار لمن أسمع اهل الكتاب ما يكرهون) وساقَ فيه حديث أبي موسى الأشعري بلفظ: «من سَمَّع يهودياً أو نصرانياً دَخل النار» وتبعه غيره، فاستدل به على تحريم غيبة الذِّمِّي، وكل هذا خطأ، فلفظ الحديث: «من سَمع بي مِن أمتي أو يَهودي أو نصراني فلم يؤمِن بي دخل النار».

(١) عن كتاب قواعد التحديث للقاسمي ص (٢١٩)

وقال مجاهد: انْقِص من الحديث ما شِئت ولا تزد فيه.

وقال ابن معين: إن خِفت أن تُخطىء في الحديث فانقص منه ولا تزد.

ومما لا يجوز حذفه: الاستثناء في حديث «لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء»، والغاية، مثل: «لا يباع النخل حتى تزهى».

وحديث ابن مسعود: أتيت النبي ﷺ بحجرين ورَوثة يستنجي بها، فألقى الروثة وقال: «إنها رِكْسٌ، ابغ لي ثَالثاً»، فلا يجوز الاقتصار على ما عَدا قوله «ابغ لي ثالثاً» وإن كان لا يُخل برمي الروثة وأنها رِكْس، ولكنَّه يوهم الاكتِفاء بالحجرين.

لكن سَوَّغ الإمام البخاري في مثل هذا أن يقصد الراوي الاحتجاج به لمنع الاستعمال، فيسوغ حينئذ، أما إذا لم يقصد غَرضاً خاصاً فلا.

وللبخاري أفانين في تقطيع الأحاديث، حيث يجيزه، إلا أنه يستشهد بكلٍ ما يسوقه في المحل المناسب له، والذي يورده إنما هو نصٌ فيه، وله في ذلك فقه عميق، ونظرٌ بعيد، وذكاءٌ خارق، وأداءٌ

قَلَّما يتسنى لغير البخاري.[1]

٤ ـ بيان الأصول والروايات[2]

قال الفقيه القاضي أبو الفضل المؤلف رضي الله عنه: هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسوءت الصحف، وأخلِطَت الروايات، ولم تُجدِ بصاحبها بطائل، وأولى من ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحِقَت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خِلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة، فقد عَمِل ذلك كثيرٌ من الأشياخ، وأهل الضبط، كأبي ذَرٍّ الهروي، وأبي الحسن القابِسي وغيرهما، فما أثبت لهذه الرواية كتبه بالحمرة، وما نقص منها مما ثبت للأخرى حوّق بها عليه.

وقد يقتصر بعض المشايخ على مجرد التخريج والتحويق والشق لإحدى الروايتين، ويَكلُ الأمر إلى ذكره، وما عقده مع نفسه من ذلك، وقد رأيت (أبا

(١) الالماع للقاضي عياض

(٢) تبسيط علوم الحديث: محمد نجيب المطيعي

محمد الأصيلي)، التزم ذلك في كثير من كتابه في صحيح البخاري الذي بخطه، وما وقع فيه على (أبي زيد المروزي) وقَيَّد فيه روايته ورواية (ابي أحمد الجرجاني)، الذي عليها أصل كتابه، فما سقط لأبي زيد ولم يروه عَنه شقَّ عليه بخط، أو حَوَّق عليه.

. وما سقط لهما معاً شق بخطين ليظهر سقوطه لهما، وما اختلفا فيه أثبت عليه اسم صاحبه. ولا يُغفل بهذا عنده كثرة العلامات، واختلاف الروايات يُقيد ذلك أول دفتره، أو على ظهر جزئه، أو آخره، والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا يَنْسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن، وكبر السن واختلال الذكر، فَتختلط عليه روايته، ويشكل عليه ضبطه. ومن الصواب ألا يتساهل الناظر في ذلك ولا يهمله، فربما احتاج - إن أفلح - إلى تخريج حَديث أو تصنيف كتاب فلا يأتي به رواية من يسنده إليه، إن لم يهتبل بذلك فيكون من جملة أصناف الكاذبين.

والناس مختلفون في إتقان هذا الباب اختلافاً يتباين، ولأهل الأندلس فيه يدّ ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن (الحافظ أبو علي

الجبائي) من أتقن الناسِ بالكتب، وأضبطِهم لها، وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان مُشكِل أسانيدها ومُتونها، وأعانهُ على ذلك ما كان عنده من الأدب، وإتقان ما احتاج إليه من ذلك على شيخه الشيخ (أبي مروان بن سِراج اللُّغوي)، آخر أئمة هذا الشأن، وصُحبته للحافِظ (أبي عمر بن عَبد البر) آخر أئمة الأندلس في الحديث، وأخذه عنه، وتَقييده عليه وكثرة مطالعته، وناهيكَ عن إتقانه لكتابه الذي ألَّفه على مشكل رجال الصحيحين. وكان قرينه (وكنيته) شيخنا (القاضي الشهيد) عارفاً بما يجب من ذلك جيداً، لكنه لم يَهتبل بكتبه اهتِبالَه. وكان القاضي (أبو الوليد الكناني) ممن أتقن، ربما تكلف في الاصطلاح والتقويم بعض ما نُعي عليه.

أما عن الأصول (الإسناد):

قال الفقيه القاضي أبو الفضل المؤلف رحمه الله: فاعلم أولاً أن مدار الحديث على الإسناد، فَبِهِ تتبيَّن صحته ويظهر اتِّصاله، حَدَّثنا القاضي (أبو عَبد الله التميمي، والأديب (أبو علي النحوي) بسماعي عَليهما، قالا: أخبرنا الفَقيه أبو عبد الله بن سعدون، قال

أخبرنا أبو بكر الغازي، قال أخبرنا أبو عبد الله بن البَيِّع، أخبرنا أبو العباس السَّيَّاري، أخبرنا أبو الموجة: محمد بن عمرو، أخبرنا عَبدان قال: سَمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد من الدِّين، لولا الإسناد لقالَ من شاء ما شَاء. فأما الأحاديث المُفردات، فلا إشكال في ذِكرها من أول أسانيدها، من ذكر من حدَّث بها الشيخ إلى أن تنتهي مُنتهاها كما سمعها أو رواها، وأما الأجزاء والدفاتر فلا بد من إعلام الشيخ بروايته فيه، وعَمَّن رواه، ويَذكر سَنده، ثم يقرأ الجزء إن كان هو القارىء بنفسه، أو يقرؤه غيره عليه.

٥ ـ المقابلة

قال النوواي في التقريب: «ومن أراد العمل بحديث من كتاب، فطريقه، أن يأخذه من نسخة مُعتمدة قابَلها هو أو ثقة بأصول ٍ صحيحة، فإن قابلها بأصل ٍ مُحقَّق ٍ مُعتمد أجزاءه» اهـ وقال العلامة مُلاّ علي القاري في (مِرقاة المفاتيح) عند قول صاحب (المشكاة): وإذا نسبتُ الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي ﷺ: «علم من كلام المصنف أنه يجوز نقل

الحديث من الكتب المعتمدة التي اشتهرت وصحت نسبتها لمؤلفيها، كالكتب الستَّة، وغيرها من الكتب المؤلفة، سواء في جواز نقله مما ذكر، أكان نقله للعمل بمضمونه، ولو في الأحكام أو للاحتجاج، ولا يشترط تعدُّد الأصل المنقول عنه، وما اقتضاه كلام ابن الصلاح من اشتراطه حملوه على الاستحباب، ولكن يشترط في ذلك الأصل أن يكون قد قُوبل على أصلٍ له معتمد مقابلةً صحيحةً، لأنه حينئذ يحصل به الثقة التي مَدارُ الاعتماد عليها صحةً واحتجاجاً وعُلم من كلام المصنّف أيضاً، أنه لا يشترط في النقل من الكتب المعتمدة للعمل أو للاحتجاج، أن يكون له به رواية إلى مؤلفيها، ومن ثم قال ابن برهان: ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه، بل إذا صحت عنه النسخة من السنن جاز العمل بها وإن لم يسمع). ا. هـ.

وفي «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» حكى أبو إسحاق الإسفراييني، الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة، ولا يشترط اتصال السَّند إلى مصنفيها، وذلك شامل لكتب الحديث والفقه .

وقال الطبري في تعليقه: من وجد حديثاً في كتابٍ صحيحٍ جاز له أن يرويَه ويحتجَّ به.

وقال قومٌ من أصحاب الحديث: لا يجوز أن يروي لأنه لم يسمعه، وهذا غلط. وكذا حكاه إمام الحرمين في البرهان عن بعض المحدّثين، وقال: هم عُصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول - يعني المقتصرين على السماع لا أئمة الحديث.

وقال عز الدين بن عبد السلام، في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد: «وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوقة، فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها، والاستناد إليها، لأن الثقة قد حصلت بها كما تَحصل بالرواية، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم، لحصول الثِّقة بها، وبُعد التَّدليس، ومن زعم أن الناس اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطَّل كثير من المصالح المتعلِّقة بها.

قال: وكُتب الحديث أولى بذلك من كُتب الفِقه وغيرها، لاعتنائِهم بضبط النُسَخ وتَحريرها، فمن قال:

إنَّ شرط التخريج من كتابٍ يتوقَّف على اتصال السَّند، فقد خرق الإجماع» ا. هـ.

وهكذا من خلال ما مر معنا، تتضح أهم الأمور التي يصح بها النص، والتي قد سَلكها علماء الحديث لدى بحثهم في صحة الأحاديث الوارِدة عن رسول الله ﷺ، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على العِناية الفائقة التي اتَّبعوها في تحري الأحاديث الصَّحيحة من الضعيفة والموضوعة.

البَابُ الثَّالِث

الأمُورُ التي تَصِحّ بهَا القِرَاءَة وَتَسْلم

إن من الأمور التي تصح بها القراءة وتَسلم:

١ ـ الوجادة:

وهي تَعني النَّقْط والشَّكل، فهو مُتَعين فيما يُشكل ويَشتبه، فقد روي عن الأوزاعي قوله: سمعت (ثابت ابن مَعبد) يقول: نور الكتاب العَجْم، وقد روي من قول الأوزاعي[(١)].

وقال بعضهم: إنما يُشْكَل ما يُشْكِل.

وأما النَّقط فلا بد منه.

وقال آخرون: يجب شَكْل ما أشكَل وما لا يُشْكل. وهذا هو الصواب، لا سيما للمبتدىء، وغير المتبحِّر في العلم، فإنه لا يميز ما لا يُشكل مما لا يشكل.

---

(١) أورده الخطيب في الجامع

وقد وقع الخلاف بين العلماء، بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه الصلاة والسلام (هو لك عَبْد بن زَمْعَة)[1]، فرواية الجماعة رفع (عبد) على النداء أو إتباع ابن له على الوجهين في نَعت المنادى المُفرد من الضمّ والفتح.

والحنفيَّة تُرجِّح تَنوين (عبد) على الابتداء، أي هو الولد لك عبد، وتنصب ابن زمعة على النِّداء المضاف في كثير مما لا يحصى من هذا، فإذا أهمله السامع إذ لم ينتبه لوضع الخلاف فيه، فإذا نوزع في إعرابه وضبطه، ورجع إلى كتابه فوجده مُهملاً بقي متحيراً، أوجر على الضبط بغير بصيرة ويقين.

٢ ـ الضبط:

وهو يعني شِدَّة التوثيق في رواية الحديث سنداً ومَتناً، قال أبو سليمان الخطابي وذكر قوله عليه السلام: «نَضَّر الله امرءاً سَمع مقالتي فوعاها».. الحديث.. فقال: كيف يؤديها كما سَمعها مَن لم يُتقن حِفظها، ولم يُحسن وَعيها؟

وكيف يبلغها من هو أفقه منه وهو لم يملك

(١) برواية ابن ماجة ٦٤٦/١ عن عائشة

حملها؟ فهو مغتصب من الفقه حقه قاطع لطريق العلم على من بعده. وروي عن أبي إسحاق النَّجيرمي: إبراهيم بن عبد الله قوله: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده شيء يدل عليه»(١)

وقال أبو علي الحافظ: روي عن عبد الله بن إدريس الكوفي قال: لما حدَّثنا شعبة بحديث أبي الحَوْراء السعدي عن الحسن بن علي، كتبت أسفله (حور عين) لئلا أغلط، يعني فيقرأه (أبا الجوزاء) لِشبهِهِ به في الخط، وأبو الحوراء ـ بالحاء والراء ـ هو ربيعة بن شيبان، وأما أبو الجوزاء ـ بالجيم والزاي ـ فهو: أوس بن عبد الله الربعي عن ابن عباس، وأبو الجوزاء مثله أيضاً: أحمد بن عثمان النَّوفلي من شيوخ مسلم والنسائي.

وهكذا أجري رسم المشايخ وأهل الضبط في هذه الحروف المشكِلة والكلمات المشتَبهة إذا اضبطت وصححت في الكتاب، أن يرسم ذلك الحرف المشكِل مفرداً في حاشية الكتاب، قبالة الحرف بإهماله أو نقطه أو ضبطه ليستبين أمره، ويرتفع الإشكال عنه،

(١) رواه عبد الغني بن سعيد في مقدمة كتاب «المؤتلف والمختلف» ص ٢

مما لعله يوهمه ما يقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره، أو شكله، لا سيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال، وكما نأمره بنَقط ما يُنقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المُهمل، بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العَين عيناً صغيرة، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس.

ومنهم من يقتصر على مِثال البزة تحت الحروف المهملة. ومنهم من يقلب النَّقط في المهملات فيجعله أسفل علامةً لإهماله، ومن أهل المشرق من يُعلِّم على الحروف المهملة بخط صغير فوقه شبه نصف البزة.

البَابُ الرَّابِع

السِّمَات الخُلقيَّة التي تكمِل تمام الضَّبْط

إن مقام التحديث مقام رَفيع، لأن المحدّث يخلف رسول الله ﷺ، في تبليغ الناس أحكام الشريعة وبيانها، وينقل أخباره وهديه، وصفاته وغير ذلك، ولهذا بين العلماء آداب المحدث، وصفاته، وآداب طالب الحديث وما يتعلق بها.

١ - آداب المحدث:

إن أول صفات المحدث، التي يجب أن يتصف بها، هي إخلاص النية لله عز وجل، فعليه أن يُصحِّح نيته، ويطهِّر قلبه من أغراض الدنيا وأدناسِها، ولا يجلس للتحديث من أجل حب الرياسة، أو تكثير أتباع، أو لمنافع أخرى، فالأصل أن تكون غايته وهمّه نشر الحديث وتبليغه، عن الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرءٍ ما نوى».

وقد امتنع كثير من السلف عن التحديث، إذا لم تحضره النية، كسفيان الثوري، وحبيب بن أبي ثابت، وسلاّم بن سُليم وغيرهم.

وحق لهؤلاء أن يمتنعوا عن التحديث إلى أن تَحْضُرهم النيّة لأن للعلم وللأسانيد، وسرد الأحاديث، وكثرة الطلاّب في مجلس الحديث، خُيلاء في القلب كما قال حماد بن يزيد، قد لا يسلم منها إلا من عَصم الله عز وجل.

واختلف العلماء في السنّ الذي يحسن أن يتصدى فيه المرء للتحديث، فقال بعضهم: يَجلس للتحديث في سن الخمسين، وقال آخرون في الأربعين، والصحيح أن يحدث متى احتيج إلى ما عنده في أي سن كان، وينبغي أن يمسك عن التحديث إذا خشي التخليط لهرمٍ أو خَرفٍ أو مَرض، أو عمىً.. وغير ذلك، مما يحول دون أداء المرويّ أداءً صحيحاً، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

وأوجب العلماء أن يكون المحدّث حَسن الأخلاق، حميد السيرة، جميل الشِّيَم، ورأوا أنه من الأولى له أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه، لِسنّه أو علمه أو غير ذلك.

وكان كثير من السلف لا يحدث في حضرة من هو أولى منه.

ويُستحب للمحدث، إذا أراد حضور مجلس التحديث، أن يتطهَّر طهوره للصلاة، ويتطيَّب ويَسْتاك، ويقبل على الناس، نظيف الثياب، حسن السَّمت والهيئة، ويتمكن من جلوسه بوقار وهَيبة، تعظيماً لحديث رسول الله ﷺ وقد كان الإمام مالك رحمه الله يفعل ذلك، فقيل له عن ذلك، فقال: أحب أن أعظِّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث إلا عن طهارة.

وكره العلماء أن يحدثوا في الطريق، أو على غير قرار، كما كرهوا أن يحدثوا على غير طهارة.

ومن واجب المحدث أن يقبل على الطلاب جميعاً، ولا يخص بالحديث بعضهم دون بعض، كما ينبغي أن لا يسرد الحديث سَرداً، بل يحدث على وجهٍ يستطيع جميع الطلاب فهمه وإدراكه، وعليه أن يصلي على الرسول ﷺ كلما ذُكر، ويترضَّى على الصحابة عند ذكرهم، واستحبّ العلماء أن يذكر المحدث شيوخه بالخير والثناء.

٢ ـ آداب طالب الحديث:

على طالب الحديث أن يخلص النيَّة في طلبه، ويُحَذَّر أن يكون طلبه مطيَّة لأغراض الدنيا، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ أنه قال: «من تعلم علماً، مما يبتغي به وجه الله، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عرفَ الجنة يوم القِيامة»(١)

وعلى طالب الحديث، أن يتحلى بكريم الأخلاق، وجميل الآداب، ويجدَّ في طلب الحديث، ويستفرغ الوسع في تحصيله، فيبدأ السماع من شيوخ بلده، ويكثر مجالستهم، ثم يرحل إلى غيرهم من العلماء في البلدان الأخرى، كما فَعل بعض الصحابة، وكثير من التابعين، ومن بعدهم.

وعلى الطالب أن يتحمل عن الشيوخ الثقات، ولا يتتبع الأحاديث الغريبة والمنكرة، ويحرص على العمل بما يسمع، من أحاديث العبادات والآداب والفضائل، ليكون ممن يعمل بما يعلم، وهذا سبيل جيّد لحفظِ الحديث، قال إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع: «كنا نستعين على حِفظ الحديث بالعمل به».

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجة، انظر سنن ابن ماجة ص ٩٢ / جـ ١.

وعلى طالب الحديث، احترام شيوخه وتوقيرهم، ففي هذا إجلال للعلم، وأسباب الانتفاع به، وقد جاءت السُّنَّة بهذا، قال الرسول ﷺ: «ليس من أمتي من لم يُجل كبيرنا، ويَرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حَقَّه»[1]

ولقد امتثل لهذا الحديث المحدّثون وطلاب العلم، فلقي الطلاب رعاية وعناية من شيوخهم، كما لقي الشيوخ الاحترام والتوقير، والطاعة من طلابهم.

وعلى طالب العلم أن لا يحول دون طلبه الكِبْر، أو العزة، أو الحَياء، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من رقّ وجهه دق عِلمه»

وقالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «نعم النساء نساء الأنصار، لم يكن يَمنعهنَّ الحياء أن يَتَفقَّهن في الدين»[2]

وقال الأصمعي: «من لم يحتمل ذلّ التعليم ساعةً، بقي في ذلّ الجهل أبداً»[3]

ونبَّه العلماء الطلاب إلى عدم إطالتهم على شيوخهم

---

(١) رواه أحمد والطبراني في معجمه الكبير بإسناد صحيح انظر «مجمع الزوائد» ص ١٢٧ / جـ١

(٢) فتح الباري ص ٢٣٩ / جـ١

(٣) تدريب الراوي ص ٣٤٩

حتى لا يضجروهم، كما نبهوا إلى التزام ما يرضيهم والبعد عما يسخطهم، كي يستمر التلقي وتعم الفائدة، كما أشاروا إلى وجوب تعاون الطلاب في طلب العلم والسماع على الشيوخ الثقات.

وحذروا الطلاب من كتم العلم والخير عن بعض إخوانهم، لما أُثر في هذا من الزجر الشديد والوعيد العظيم:

وإلى جانب هذا كله، فإن تكثير الطرق، والسماع من الشيوخ، والرحلة في طلب الحديث، كل هذا لا ينفع الطالب إذا لم يقرن بالفهم والدِّراية.

لهذا حث العلماء طلابهم على التفقه والفهم والحفظ كما حضوهم على معرفة درجة ما يحملون من صحة وضَعْف، ورأوا ضرورة معرفة كل هذا سَنداً ومتناً، ولغة ومعنى، حتى لا يخفى على الطالب شيء.

كما حثوا الطلاب على مذاكرة ما يسمعون، ومقابلة ما يكتبون، كيلا يَنِدَّ عن الطالب لفظ، أو تفوته فائدة.

٣ ـ مجالس الحديث:

لقد عرفت حلقات العلم منذ عهد الرسول ﷺ،

وكثرت واتسعت مع اتساع رقعة البلاد الإسلامية، وكثرت المساجد فيها، وكانت مجالس الحديث، تُفتتح بتلاوة شيء من القرآن الكريم، يرتله طالب حسن الصوت، ثم يُبسمل الشيخ، ويحمد الله عز وجل على نعمـــه، ويصلي على الرســـول ﷺ، ويشرع في التحديث، مما اختاره من الأحاديث، سواء من حفظه، أم من كتابه، بصوت واضح يسمعه البعيد، كما يسمعه القـريـب، ويشرح الحديـث، ويبيِّن غـريـب ألفاظه، وفقهه ورجال سَنده، ويـزيـل مـا فيـه مـن مُشكل، وقد يُبيّنه بدلالة غيره من الأحاديث، ويضبط ما يخشى إشْكاله، وغير ذلك.. حتى يتضح لجميع الحضور، ثم يُعيد قراءته ثانية لينتقل إلى غيره.

وقـد كـره أئمة الحديـث، للمحـدث أن يطيـل المجلس مخافة إملال السامعين، متأسّين بالرسول ﷺ الذي كان يتخوَّل أصحابه رضي الله عنهم، بالموعظة في الأيام، كَراهة السآمة عليهم[1]

كما استحبوا التنويع في التَّحديث، وختم المجالس ببعض الحكايـات، أو مـا يُستَحسـن مـن النّـوادر، والإنشادات، قال النووي: وأولاها ما كان في الزهد

---

(١) انظر فتح الباري حديث رقم (٦٨) ومسلم (٢٨٢١) والترمذي (٢٨٥٥) وأحمد ١/٣٧٨

ومكارم الأخلاق.

وينهي الشيخ مجلسه بالاستغفار وحمد الله تعالى على نِعمه وآلائه.

وكره العلماء أن يقوم المحدّث لأحد، وحرصوا على أن يسود حلقات الحديث الخشوع والسكينة والوقار فإذا رفع أحد صوتَه في المجلس، زجره الشيخ، وكان الإمام مالك يفعل ذلك، ويقول: «قال الله تعالى: (يا أيها الّذين آمنوا، لا تَرْفَعوا أصواتَكُم فوقَ صَوتِ النَّبي)[1] فمن رَفع صوته، عند حديثه فكأنَّما رفع صوته فوق صوته»[2]

٤ ـ مجالس الإملاء:

لم يكتفِ علماء السلف بإباحة كتابة الحديث، بل حضّوا طلابَهم على كتابته، فعقدوا الحلقات، وتصدّروا، لإملاء الحديث، وكان لا يتصدر لذلك إلا من بَلغ مراتب الرّواية.

واستحبوا لمن كان أهلاً لذلك، أن يعقد حلقات الإملاء، ليستفيد منه الطلاب، وكان الشيوخ يُخصّصون أياماً معيَّنة للإملاء من كل أسبوع.

---

(١) الحجرات آية: ٢

(٢) تدريب الراوي ص ٣٣٦

ويمكننـــــا أن نعتبر أن أولى مجالس الإملاء في الإسلام، كانت في عَهد الرسول ﷺ، تلك المجالس التي كان يملي فيها ما يَتَنزَّل من آيات الكتاب المبين، على كتَّاب الوَحي، وبعض المجالس التي سمح فيها لبعضِ الصحابة، كعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس ابن مالك، بكتابة الحديث بين يديه[(١)] ثم أملى بعض الصحابة، الحديث على خواصّ طلابهم كما كتب غير واحد من التابعين عن كثير من الصحابة، ثم ما لبثت أن اتَّسعت مجالس الإملاء، فكان الصحابي المشهور واثِلـة بن الأسقـــع (٨٥٠ هـ)، يملي على النـــاس الحديث وهم يكتبون[(٢)]

ثم تصدَّر كثير من التابعين للإملاء، وتتالى بعدهم أتباعهم وأهل العلم من بعدهم، وازداد تشجيع العلماء للطلاب على كتابة الحديث، حتى إن بعضهم كان يقول: ينبغي للطالب أن لا تفارقه مِحْبَرته وصَحيفته، لئلّا يعرض له من يحدّثه بما يحتاج إلى كَتْبه[(٣)].

ويستحب في الإملاء، اختيار ما يستفيد منه كافة الناس، ويكره إملاء ما يدخل الشبه والالتباس، فكان

---

(١) انظر سنن الدارمي ص١٢٥/ج١ ، وجامع بيان العلم ص ٧١ / ج١
(٢) الجامع لأخلاق الراوي ص ١١٢
(٣) الجامع لأخلاق الراوي ص ١٥٤

العلماء يملون الأحاديث الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام في العبادات والمعاملات واستحب كثير من العلماء أن يبيِّن الشيخ ما يرويه من حيث الصحة والمعنى، وفي هذا يقول الإمام سفيان بن عُيَيْنه: « إن العالم الذي يعطي كل شيء حقه »[1] واستحب العلماء أن يتَّخذ الشيخ مستَمْلياً، يُبلغ عنه ما يحدث به وما يُمليه، ومن أقدم من عرفنا أنه اتخذ مستملياً هو الإمام شعبة بن الحجّاج (١٦٠ هـ)، وقد اضطر المحدّثون إلى اتّخاذ المستملين عندما كثر طلاب العلم، وتدفَّقوا على الحلقات العلمية من كل حَدْبٍ وصَوب.

وكانت حلقات بعضهم لا يكفيها مستملٍ واحد، حتى ولا اثنان، وقد بلغ المستملون لبعض المحدّثين سبعة، وأكثر من ذلك، يُبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه.

ولا عجب في هذا إذا عرفنا أن المساجد قد ضاقت ببعض حَلقات الإملاء، فاضطر العلماء إلى الجلوس في الفَلاة، أو في الميادين الكبيرة، حتى إن عاصم بن علي الواسطي (٣٢١ هـ)، كان يجلس على سَطح رحبةٍ واسعة، وينتشر الخلق حوله، ويكثرون

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي.

عليه، فيضطر إلى إعادة الحديث أربع عشرة مرة، ومستمليه فوق نخلة معوجة يبلغ الناس عنه[1]

وكثر الحضور في حلقات الإملاء، حتى بلغ الحاضرون في مجلس أبي مسلم الكَجّي أربعين ألف كاتب سوى النّظّارة[2]

وكان المستملي يَستنصت الناس في أول المجلس بعد سَماع القرآن، ويعلن ابتداء الإملاء بالبسملة وحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على الرسول الكريم ﷺ، ثم يقول للشيخ: «من ذكرت رحمك الله، أو رضي الله عنك»[3] أو نحو هذا، فيملي المحدث ويبلغ المستملي، وعلى هذا الشكل كانت مجالس الإملاء منذ منتصف القرن الهجري الثاني.

واستحب العلماء، أن يكون المستملي ذكياً، متيقظاً من أهل التحصيل، جَهْوَرِيّ الصوت، حسنَ البيان، فصيحَ اللسان، يتبع ألفاظ المحدث، يشرف على النّاس في تبليغه، فيجلس على مُرتفع، أو يقف قائماً، وقد ذكر الخطيب البغدادي بعض آداب المستملي مما يضيق المقام بذكره.

---

(١) تذكرة الحفاظ ص ٣٥٩/ج١

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ص ١١٤ : آ

(٣) تذكرة الحفاظ ص ٣٥٩ / ج١

وقد بين العلماء أصول كتابة الحديث وضبطه وتقييده، ومعارضته، ومقابلته بعد مجالس الإملاء وأكّدوا ضرورة ذلك وأهميته، كما ذكروا أصول التخريج على الحواشي، وتصحيح الأخطاء وما يلحق بهذا، مما يؤكد عظيم عنايتهم، وكبير اهتمامهم بالحديث النبوي منذ صدر الإسلام.

وكل هذا يزيدنا ثقة، واطمئناناً إلى سلامة القواعد والأسس التي اتبعها المحدّثون في نقل الحديث وروايته.

ومن أقدم وأشهر ما صُنّف في الرواية وآدابها، وفي مجالسِ الحديث وأصول كتابته وضَبطه، وكل ما يتعلق بذلكَ، هو كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣)هـ.

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما سبق كله، منهج المحدّثين في كتابة الحديث، وأثر ذلك في ضبط السنَّة الواردة عن رسول الله محمد ﷺ، ومن خلال ما نقلناه عن علماء الحديث من أصول وقواعد، وضَعوها في سَبيل الحفاظ على السنة.

فهرس

الباب الرابع: